

كما هي الثابت بان هذا يدل على ذات مبهمة فانما يأتي على غير قوله  
 من يقول ان الانتزاع موصوفاة للجزئيات لانها لما ارتحل بدل على  
 الرصولة التي هي صفة معنوية. فنصا دقاه بها هنا لاننا نقول ان  
 موضع ذلك بل للذات الموصوفة بذلك **قوله** وتعارف كما الخ  
 عبارة المطول وصدق الصفة المعنوية بدون التمتع على العلم في  
 قولنا العلم حسن وصدق به وبما على الرجل في قولنا سررت بهذا  
 الرجل انني **قوله** في قوله العلم حسن فيه الشنا هو **قوله** سررت  
 لهذا الرجل فيه الشنا هو وهذه عادة التفراد التمتع وهذه اشكال  
 لان قضية التفراد عن الصفة المعنوية المرادة هنا لا يفرد اخل  
 في المراد منها مع انه يد على الصفة المعنوية فان كان خروجها عن  
 المراد فان يكونه لفظا وردانه في مادة الاجتماع لفظا ايضا فالب  
 كان دخوله في تلك المادة من حيث معناه فيكون هنا كذلك وقد  
 كما بيانه في نفسه خارج الموضوع ومن حيث معناه داخل فيها  
 وهذه نظرا وان معناه ليس صفة معنوية كقوله ايضا **قوله**  
 وانما خروج جواب ان هذه ليست صفة معنوية فاجاب بانها موصولة  
 بها **قوله** وانما خروج الجواب ان هذه ليست صفة معنوية الخ **قوله**  
 وانما خروج قولك الخ واجم الى اول الكلام وهو جواب عن سوال يصله  
 ليس هذا من قصر الموصوف على الصفة ولا من قصر الصفة على الموضوع  
 اذ المقصود سانه ان ذلك من اي قسم من غير اشارة الى اعتبار **قوله**  
 تنويرا لمن الصفة اي متدرك **قوله** اهل الحقيق في حاله من المتدرا او  
**قوله** اذا اريد انه لا يتصف الخ فان اريد انه لا يتصف  
 بعوضا عما بها فاضافي وان لا يتصف بجميع من عداها في الواقع  
 فهو محتمل باعتبار استعمال **قوله** ولا يكاد يوجد اي صا دقا  
 مطابقا لواقع ولا فهو يوجد ان (تظا هر ك قال الاستناد **ع**  
 انه يكفي فيه قصرهم انصافه بشي من جميع عدا المذكور وان لم يكن مطابقا

غاية

غاية الامرانه كاذب ولا ينفرد في قوله لا يحسن كقوله وقيل ليس  
 لان المراد منه ان يكون كذلك محسوبا لول العبارة وما بينهما منها  
 وليس قصده حسنه ادعاه فيقال هذا قصر خفي ادعاه لان  
 محجور قصده ليس له ادعاه بل يد في ادعاه من امر كما افركنا وبل  
 وتنزل الشيء منزلة المعدوم محجور القصد لا يحصل له الا **قوله**  
 لتعدرا الاطارة فراهنا هذا الامد خاله في العدم بل يدعاه الى المني  
 لا يمكن ان يكون له صفة واحدة فقط حتى يقع نفي جميع ما عداها  
 فان قيل انه مدخلة لان اثبات صفة ونفي جميع ما عداها يتوقف على  
 ملاحظة جميع صفة حتى يمكن اثبات واحدة ونفي جميع ما عداها  
 فلما ان اريد وجوب الملاحظة على التفصيل فهو ممنوع او على الاجمال  
 فلا نسئل تعذر وجواب ان حاصلا المراد انه لا يمكن اثبات صفة  
 واحدة للشيء ونفي جميع ما عداها لان له صفات تنعده ر الاطارة  
 بها اي لا يتساوى فكيف مع ذلك يصح اثبات واحدة ونفي جميع ما عداها  
 في هذا لا يثبت جميع المطلوب لانه وان اثبت له لا يجوز اثبات واحدة  
 ونفي ما عداها الا انه لا يثبت اثبات جميع وجواب انه لا يمكن اثبات جميع  
 بعد وفهمنا هيه لانه لا يدر ملاحظة تفصيلا فلا تسلم وجوب  
 او اجمالا هو يمكن لاننا نقول لا يتسلم امر كانه اجمالا ولا يدر لمادة  
 النقص من تحقيقها من ادعاه صفة اليك ولا يمكن الاثبات على  
 وجه الاجمال بحيث لا يخرج عنه شيئا وان كانت له ولا يدخل فيه  
 شيء مما هو غير ثابت له فانه اذا قيل من انما الباري يقال كل منصف  
 بكل صفة محال ويرد انه اتحاد زيد مثلا ليس كما لا يتفصا  
 فانه اريد انه منصف بما ليس ينقص بردي ان مما لم يقع صاعدا ليضع  
 به قطعا ولو قيل ما زيد لا ينقصه بكل ما يملك له منع او بكل  
 صفة لانها له منع ايضا اذ قد لا يتصف ببعض صفات الانسان  
 ويتصف ببعض غير صفات الانسان كالملاك والجن وعلى